AFRICAN UNION
الاتحاد الأفريقي
UNION AFRICAINE
UNIÃO AFRICANA

Addis Ababa, ETHIOPIA P. O. Box 3243 Telephone 002511-115 517 700
website : www.au.int

مؤتمر الاتحاد الأفريقي
الدورة العادية الثالثة والعشرون
ملابو، غينيا الاستوائية، 26-27 يونيو 2014

الأصل: إنجليزي

ASSEMBLY/AU/10 (XXIII)

التقرير الرابع عشر للجنة العشرة

حول إصلاح مجلس الأمن

يونيو 2014

أولا– مقدمة

1–يتم تقديم هذا التقرير وفقا لجدول العمل الحالي للدورة العادية الثالثة والعشرين لمؤتمر الاتحاد الأفريقي المقرر عقدها في غينيا الاستوائية يومي 26 و27 يونيو 2014؛

2–يؤسس على التقرير السابق للجنة رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي العشرة حول إصلاح الأمم المتحدة المعنون: "التقرير الثالث عشر لفخامة الدكتور إيرنيست باي كوروما، رئيس جمهورية سيراليون ومنسق لجنة العشرة لإصلاح الأمم المتحدة" المعتمد خلال الدورة العادية الثانية والعشرين للمؤتمر، المنعقدة في أديس أبابا، إثيوبيا، يومي 29 و30 يناير 2014.

3–يغطي التقرير الفترة من 1 فبراير إلى 18 يونيو 2014.

4–وفقا للتفويض المسند إليه المتمثل في الترويج وكسب التأييد للموقف الأفريقي الموحد المبين في توافق إيزولويني وإعلانات سرت والمدرج في الموقف الأفريقي الموحد الذي قدمته لجنة العشرة إلى الرئيس في 2009. تواصل لجنة العشرة للمجموعة الأفريقية التعامل مع جميع مجموعات المصلحة بهدف ضمان الاستجابة لطلبات أفريقيا.

5–في هذا السياق، تؤيد المجموعة الأفريقية إصلاحا شاملا لمجلس الأمن وتعارض نهجا مجزأ. فهي تطلب مقعدين اثنين دائمين ومقعدين غير دائمين إضافيين لتقويم الجور التاريخي الذي ابتليت به القارة بكونها غير ممثلة في الفئة الدائمة وناقصة التمثيل في

الفئة غير الدائمة. وعليه، تؤيد أفريقيا التوسيع في كلتا الفئتين؛ وتدعو إلى إلغاء حق النقض، لكن إذا تقرر الاحتفاظ به فلابد من منحه للأعضاء الدائمين الجدد. تدعو أفريقيا أيضا إلى توسيع مجلس الأمن من 15 عضوا إلى ما لا يقل عن 26 عضوا وإجراء التحسين على أساليب عمله. في هذا الصدد، تؤيد أفريقيا التمثيل الإقليمي الذي يرتكز عليه الموقف الأفريقي الموحد. بخصوص عملية المفاوضات الحكومية المشتركة، تدعو أفريقيا إلى ضرورة التوافق أولا على مبادئ ومعايير المفاوضات فيما يتعلق بالمجموعات الخمس القابلة للتفاوض كما ورد في القرار 557/62 باعتباره ممرا نحو التوصل إلى نص موجز متفق عليه لدفع عملية المفاوضات الحكومية المشتركة إلى مرحلة مفاوضات حقيقية.

6- عقب جهود التواصل التي بذلناها، قدمت مجموعة الـ 69 الكبرى، وهي تجمّع عبر إقليمي يضم 42 بلدا ناميا، بما فيها الهند والبرازيل، من بين أمور أخرى، مذكرة تفاهم إلى لجنة العشرة، و رددنا عليها بورقة غير رسمية لتشكل أساسا لمشاركتنا. رددت مجموعة الـ 69 الكبرى على الورقة غير الرسمية بمشروع قرار للبحث المشترك. وقد انعقد اجتماع مشترك للخبراء من كلا الطرفين بهدف تدارس المسائل الإجرائية والفنية.

7- نتيجة لهذه المشاركة، غيرت مجموعة الـ69 الكبرى موقفها السابق من حق النقض وأصبح متفقا مع الموقف الأفريقي الموحد. غير أن البعض أبدى انشغالات إزاء تركيب مجموعة الـ69 الكبرى؛ على وجه الخصوص، يرى الكثير بعين الريبة استمرار عضوية كل من البرازيل والهند في مجموعة الـ4، معتقدين أنهما ملتزمتان أكثر بأجندة مجموعة الـ4 التي كانت الموقف الأوّلي لمجموعة الـ69 الكبرى. ينبغي إيلاء مزيد من العناية

للتباحث حول مسألة البلدان الأفريقية المنضمة إلى صفوف مجموعة الـ69 الكبرى. يعتبر شركاء رئيسيونووفود استمرار عضويتها في مجموعة الـ69 الكبرى عدم تماسك للمجموعة الأفريقية.

8- بينما يستمر تعامل لجنة العشرة مع مجموعة الـ69 الكبرى، تم اتخاذ إجراءات محددة لتعزيز التعامل والتعاون مع الجماعة الكاريبية بهدف المضي قدما بعملية الإصلاح إلى مرحلة مفاوضات حقيقية وإصلاح ذي مغزى. لهذا الغرض، انعقد اجتماع على مستوى الخبراء في 13 يونيو 2014 في نيويورك وسيتم بحث موجز متفق عليه لهذا الاجتماع على مستوى سفراء لجنة العشرة والمجموعة الكاريبية.

9- تم تحديد مجالات تلاق في المفاوضات الحكومية المشتركة الجارية مع مجموعات مثل المجموعة الـ4 حول التوسيع في كلتا الفئتين، مجموعة الـ69 الكبرى والجماعة الكاريبية وبعض وفود أخرى حول التوسيع في كلتا الفئتين ومسألة حق النقض، وبعض الأعضاء الدائمين الخمسة، بعض البلدان في أوروبا الشرقية وآسيا حول مسألة التوسيع في كلتا الفئتين وكذلك حول تأييد إدماج أفريقيا في الفئة الدائمة.

10- خلال الجولة العاشرة المختتمة حديثا للمفاوضات الحكومية المشتركة المكرسة للمجموعات، اتضح أن دعما واسع النطاق لأفريقيا آخذ في التنامي مع دعوات من جميع أقاليم عضوية الأمم المتحدة إلى تقويم الجور التاريخي الذي لا تزال القارة تعاني منه.

ثانيا – التطورات الجديدة

الجولة العاشرة للمفاوضات الحكومية المشتركة

11- انعقد في 13 مارس 2014 الاجتماع الأوللتبادل الثاني للجولة العاشرة للمفاوضات الحكومية المشتركة خلال الجلسة العامة غير الرسمية للجمعية العامة حول *مسألة التمثيل الجغرافي العادل والزيادة في عدد أعضاء مجلس الأمن وغيرها من المسائل ذات الصلة.*

12-ينبغي التذكير بأنه، قبل بداية الجولة العاشرة، عين رئيس الدورة الـ68 للجمعية العامة، سعادة جون آشي، فريقا استشاريا أسند إليه مهمة "إيجاد أساس لبداية المفاوضات الحكومية المشتركة يعكس الأفكار المطروحة خلال المفاوضات حتى الآن".

13-تبعا لذلك، أصدر الفريق الاستشاري ورقة غير رسمية وأدرج بندا سادسا حول المسائل الشاملة لجميع القطاعات.

14-بسبب الشكوك التي ساورت بعض الوفود ومجموعات المصالح حول تركيب الفريق الاستشاري، وغياب التوافق على شروع الرئيس أو أية مجموعة في صياغة نص موجز، رفض بعض الوفود الورقة غير الرسمية بدعوى أنها ليست وليدة عملية قادتها دول أعضاء.

15-تم تكريس برنامج عمل الرئيس للجولة العاشرة من مناقشات معمقة لمواقف الدول الأعضاء حول المجموعات الرئيسية الخمس القابلة للتفاوض المتفق عليها بموجب قرار الجمعية العامة 557/62. شاركت مجموعات المصالح الرئيسية، وتحديدا: المجموعة الأفريقية، مجموعة الأربعة، مجموعة الـ69 الكبرى، الجماعة الكاريبية، الاتحاد من أجل التوافق، والدائمون الخمسة، مشاركة نشطة جنبا إلى جنب مع خمسة وأربعين وفدا.

16-كان تبادل الآراء صاخبا وتفاعليا. ويدل أيضا على استمرار وجود الاختلافات بين الاتحاد من أجل التوافق وبقية الأعضاء حول مسألة التوسيع في كلتا الفئتين، الدائمة وغير الدائمة. إن الاختلاف الرئيسي يكمن في تمسك الاتحاد من أجل التوافق بموقفه الداعي إلى توسيع مجلس الأمن في الفئة غير الدائمة فقط.

17-ويتعلق أحد مجالات الاختلاف الأخرى بمسألة توسيع حق النقض ليشمل أعضاء دائمين جددا في مجلس أمن تم إصلاحه.

18-أيدت مجموعة الأربعة، فرنسا، المملكة المتحدة وبعض بلدان أوروبا الغربية وبعض البلدان الصغيرة، فكرة فرض وقف مؤقت على مناقشة حق النقض لصالح أعضاء دائمين جدد حتى بعد مرور 15 سنة على دخول الإصلاح حيز التنفيذ.

19-رأى بعض الدول الأعضاء أنه ينبغي إلغاء حق النقض، وإذا بدا أن ذلك أمر صعب، فعند ذلك، وكمسألة عدالة عامة، ينبغي توسيعه ليشمل أعضاء دائمين جددا. ويرجع

السبب في ذلك إلى أن حق النقض يعتبر ميزة ملازمة للفئة الدائمة لمجلس الأمن في شكله الحالي.

20- كان دور وصلاحيات الرئيس أيضا موضع نقاش. كان الاتحاد من أجل التوافق وبعض الدول الأعضاء، بما فيها بعض الأعضاء الدائمين الخمسة، ترى أن الرئيس لا يمتلك تفويضا أو صلاحية لإجراء تقييم للعملية ولا لإصدار موجز أو الشروع في أية محاولة لإصدار نص موجز. والسبب الذي سيق هو أن مثل هذه العملية قد تتسم بالميل إلى التلاعب في المواقف الفنية وانتقاص قيمتها في نفس الوقت. ثمة أيضا المسألة الأساسية المتعلقة بفهم وتأويل قرار الجمعية العامة 557/62، القرار التوجيهي لعملية المفاوضات الحكومية المشتركة.

21- كشفت الجولة العاشرة أيضا عن التلاقي المتزايد حول المجموعات الرئيسية الخمس القابلة للتفاوض، وكذلك مشروعية الموقف الأفريقي الموحد حول إصلاح مجلس الأمن. وقد تجلى ذلك في الدعم المقدم لأفريقيا في سعيها لإنهاء التهميش المستمر لأفريقيا من حيث تمثيلها في مجلس الأمن. وتشمل مجموعات المصالح والوفود التي ظلت تعرب عن الدعم لأفريقيا: الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية، بعض دول شرق أوروبا، مجموعة الـ69 الكبرى، بعض دول أعضاء في مجموعة الأعضاء الدائمين الخمسة، مجموعة الخمسة، بعض الدول النامية الجرزية الصغيرة، بلجيكا وهولندا ومجموعة الاتحاد من أجل التوافق.

22- استمر هذا الدعم المتزايد وتم الاعتماد عليه طوال الجولة العاشرة من المفاوضات الحكومية المشتركة.

23- رأى بعض الدول الأعضاء أن تحقيق اختراق على درب إيجاد حل للخلافات القائمة بين الدول الأعضاء سيأتي من وراء نص التفاوض ودعا إلى توخي مزيد من المرونة السياسية لتحقيق التوافق.

المجموعات الرئيسية الخمس القابلة للتفاوض

24- كما ذُكر آنفا، خُصصت الجولة العاشرة من المفاوضات الحكومية المشتركة لمناقشة المجموعات الخمس القابلة للتفاوض على النحو الذي حدده مقرر المؤتمر 557/62 الذي يوفر إطار المفاوضات الحكومية المشتركة. وأعيد التأكيد على الترابط بين المجموعات الخمس من قبل العديد من الوفود، وبالتالي الاعتراف بآثار ترابطها.

1) فئات العضوية

25- كررت المجموعة الأفريقية بقيادة لجنة العشرة للممثلين الدائمين الموقف الأفريقي الموحد بشأن هذه المجموعة والوارد في توافق إزولويني وإعلان سرت والذي يطلب زيادة مقعدين دائمين ومقعدين إضافيين غير دائمين لأفريقيا في الفئتين.

26- اتفقت جميع الدول الأعضاء على الحاجة إلى إجراء إصلاح مُجْد لمجلس الأمن. وأكدت الأغلبية أن أي تدبير إصلاحي ينبغي أن يشمل توسيع فئتي العضوية – الدائمة وغير الدائمة. وأكدت أغلبية الوفود مجددا أن التشكيل الحالي لمجلس الأمن يخالف روح ميثاق الأمم المتحدة القائمة على مبدإ التمثيل الجغرافي العادل (المادة 23.1) وينبغي تداركه.

27- أعرب معظم الوفود عن تأييدها لطلب أفريقيا لمعالجة الظلم التاريخي النابع من عدم تمثيل القارة في فئة العضوية الدائمة وتمثيلها غير الكافي في فئة العضوية غير الدائمة.

28- حذر عدد من الوفود أن الطبيعة المترابطة بين المجموعات ينبغي أن تُوضع في الاعتبار، وبالتالي لا يمكن أن تُعامل بشكل مستقل.

29- تدعم مجموعة الخمسة وأصحاب المصلحة الرئيسيون التوسع في كلتا الفئتين ولكنها لاتزال تعارض إلغاء حق النقض أو توسيع نطاقه ليشمل أعضاء دائمين جددا.

30- هناك عدد قليل من الدول الأعضاء ولا سيما مجموعة الاتحاد من أجل التوافق التي تتكون من حوالي 12 إلى 15 دولة يعارض تماما فكرة إدخال أعضاء دائمين جدد. وعليه، فإن مجموعة الاتحاد من أجل التوافق تدعم توسيع فئة العضوية غير الدائمة فقط، الأمر الذي من وجهة نظرها ينبغي أن يتم إلى جانب إنشاء مقاعد طويلة الأمد. وهي تعتبر ذلك الحل المثالي لجعل مجلس الأمن أكثر تمثيلا وشرعية وشفافة.

31- وإذا كان العديد من الوفود يدعم موقف مجموعة الأربعة بشأن التوسيع في كل من الفئتين إلا أنه لا يزال توافق على جدوى إنشاء "فئة جديدة" لعضوية المجلس بموجب الترتيب المتوسط الذي اقترحته مجموعة الأربعة والمملكة المتحدة وفرنسا.

2) مسألة حق النقض

32- وفقا لتوافق إزولويني وإعلان سرت، تطلب أفريقيا إلغاء حق النقض. ولكن طالما أنه موجود أصلا، فإنه ينبغي تمديده إلى الأعضاء الدائمين الجدد كمسألة عدالة مشتركة وخدمة لمصلحة تعزيز الديمقراطية. ومن بين أكثر من تسعين وفدا شاركت في النقاش، أيد أكثر من ثلثي الوفود المشاركة، بما في ذلك الجماعة الكاريبية ومجموعة الـ69 الكبرى، هذا الموقف.

33- أدان العديد من الوفود بما في ذلك المجموعة الأفريقية والاتحاد من أجل التوافق والجماعة الكاريبية ومجموعة الـ69 الكبرى وجود حق النقض الذي يعتبر أنه أمر عفى عليه الزمن، وأنه إقصائي وغير تمثيلي وغير ديمقراطي. والعيب الآخر لحق النقض الذي تم تسليط الضوء عليه هو سوء استخدامه من قبل الدول التي تتمتع بحق النقض. كشف بعض الأمثلة عن حالات استعمال حق النقض لدعم مصالح وطنية أو جماعية أو حليفة.

34- ترى مجموعة الأربعة (البرازيل وألمانيا والهند واليابان) أنه ينبغي إرجاء مناقشة حق النقض لمدة 15 سنة بعد سريان مفعول الإصلاح. وبعبارة أخرى، لا ينبغيللأعضاء الدائمين الجدد استخدام حق النقض أو مناقشته ريثما تتم إعادة النظر في الإصلاح. يستند هذا الموقف إلى الصعوبة المتمثلة في معارضة مجموعة الدول الخمس الدائمة العضوية وبعض الوفود الأخرى تمديد حق النقض للأعضاء الدائمين الجدد.

35- يبدو أن جميع الدول الخمس الدائمة العضوية (الصين، فرنسا، الاتحاد الروسي، المملكة المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية) تعارض إلغاء حق النقض أو توسيع نطاقه ليشمل أعضاء دائمين جددا على حد سواء.

36- تعارضمجموعة الاتحاد من أجل التوافق وعدة وفود أخرى تمديد حق النقض للأعضاء الدائمين الجدد. وترى أن أي إضافة إلى فئة الأعضاء الدائمين مع حق النقض من شأنها أن تزيد من تعقيد عملية الإصلاح. وتفضل إصلاح مجلس الأمن بدون أعضاء دائمين. ومع ذلك، فإن الميثاق لا يتضمن حكما بشأن انسحاب الأعضاء الدائمين الحاليين من تلك الفئة. تؤكد مجموعة الاتحاد من أجل التوافق من جديد الحاجة إلى مجلس أمن يكون أكثر تمثيلا ليس فقط حسب واقع اليوم ولكن في المستقبل أيضا. وفي

هذا السياق، فإنها ترى أن الصعوبة تكمن في كيفية تكييف مجلس الأمن في السنوات الـ15 المقبلة إذا تم إدخال مزيد من الأعضاء الدائمين في هذه المرحلة في المجلس.

37- اقترحت فرنسا مدونة قواعد سلوك تكون بمثابة اتفاق شرفي بين مجموعة الدول الخمس الدائمة العضوية من شأنه الحيلولة دون استخدام حق النقض في ظروف الإبادة الجماعية والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وتهديد السلم والأمن الدوليين. وكان الاستثناء منذلك هو أن هذه القواعد لا تكون قابلة للتطبيق إذا كانت المصلحة الوطنية لأي من الدول الخمس الدائمة العضوية معرضة للخطر.

38- نظرا للارتباط الوثيق بين حق النقض وأساليب العمل، تم تقديم الاقتراحات التالية:

أ) وضع القواعد أو التدابير المناسبة لممارسة حق النقض؛

ب) توسيع نطاق حق النقض للأعضاء الدائمين الجدد على أن يتم تأجيل استخدامه ريثما يتم استعراض الإصلاح؛

ج) ضرورة توضيح التصويت السلبي لأي عضو دائم ي أمام العضوية العامة وضمان الحصول على النقض المزدوج على الأقل قبل التأثير على أي قرار في مجلس الأمن؛

د) إصدار نص للجمعية العامة لتمكينه من إلغاء استخدام حق النقض بتصويت أغلبية الثلثين، الأمر الذي سيقيد عموما استخدام حق النقض؛

هـ) عدم استخدام حق النقض وخاصة في حالات الإبادة الجماعية والتطهير العرقي والجرائم ضد الإنسانية الوشيكة؛

و) عدم استخدام حق النقض لمنع انتخاب الأمين العام؛

ز) تقييد استخدام حق النقض بالفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

3) التمثيل الإقليمي

39- ينص الموقف الأفريقي الموحد على نحو ما هو منصوص عليه في توافق إزولويني وإعلان سرت على "اختيار الاتحاد الأفريقي ممثلين في فئة العضوية الدائمة في مجلس الأمن للتصرف والتحدث نيابة عنها. وقد يشمل ذلك خيار المقاعد الإقليمية المخصصة للمؤسسات الإقليمية أو حتى المقاعد الوطنية على أن تستجيب لمصلحة الإقليم. قد يتطلب ذلك المزيد من التوضيح. ينطلق طلب أفريقيا في سياق التمثيل الجغرافي العادل في كلتا الفئتين وفقا للتوافق إزولويني وإعلان سرت من الظلم التاريخي الناشئ عن التمثيل غير الكافي وعدم التمثيل في الفئتين غير الدائمة والدائمة على التوالي.

40- يعتقد مؤيدو تخصيص مقاعد وطنية اعتقادا راسخا بأن عضوية مجلس الأمن يجب أن تكون خاصة بكل بلد ومسألة مسؤولية وطنية. ويؤيدون هذه النقطة مستشهدين بالفصل 23.1 من الميثاق الذي يضع معايير العضوية غير الدائمة، فضلا عن الإشارة المحددة إلىالأعضاء الخمسة الدائمي العضوية بأسمائهم كمبرر لمطالباتهم.

41- يشمل العديد من القضايا التي بقيت دون إجابة خلال المناقشة، من بين أمور أخرى، فكرة التوسيع على أساس الأطر الإقليمية القائمة أو هل يتم وضع آلية يتم بموجبها تخصيص المقاعد للدول الأعضاء على أساس تشكيلات جغرافية سياسية واقتصادية معينة؟ وتساءل العديد من الوفود أيضا عما إذا كانت العضوية في مجلس الأمن ينبغي أن تستند كليا إلى اعتبارات وطنية بدلا من الاعتبارات الإقليمية أو العكس بالعكس؟

42- إن مجموعة الاتحاد من أجل توافق الآراء التى ظلت تحارب أي توسيع للفئة الدائمة، تدعو لتخصيص مقاعد للأقاليم على أساس التناوب بدلا من تخصيصها للدول الأعضاء على انفراد. وتعتقد أن ذلك من شأنه تعزيز مبدإ المساءلة والشفافية.

43- وبالعكس، قد رفض مؤيدو عضوية مجلس الأمن على أساس مقاعد وطنية، المساءلة الوطنية بحجة أنه عمليا، استجابت الدول الأعضاء أكثر للتعليمات الصادرة عن عواصمها بدلا من الاهتمامات الإقليمية العريضة. ويرون أيضا أن عضوية مقاعد انتخابية خاضعة للمساءلة أمام العضوية الأوسع للأمم المتحدة بدلا من الأقاليم.

44- وعليه، فإن مسألة التمثيل الإقليمي تمثل اهتمامات مختلفة لوفود مختلفة.

4) حجم مجلس أمن موسع وطرق عمله:

45- أقر كثير من أعضاء الوفود أنه بالرغم من الزيادة الهائلة في عدد أعضاء الأمم المتحدة وأن حجم مجلس الأمن كجهاز رئيسي للأمم المتحدة متناسب عكسيا مقارنة بالجمعية العامة. تعد الحاجة إلى إضفاء الطابع الديمقراطي على مجلس للأمن أكثر تمثيلا وشفافية، وشرعية ضرورياً للأسباب التي قدمت لصالح مجلس أمن موسع.

46- أعرب معظم أعضاء الوفود عن دعمها لمطالبات أفريقيا التي اعتبروها شرعية وعليه فإنها تستحق البحث. كانت الدعوة لحجم مجلس الأمن الموسع تتراوح بين 21 و 31. وبينما كانت أفريقيا تنادى بما لا يقل من 26 ، فإن مجموعة الأربعة ومجموعة الاتحاد من أجل توافق الآراء تطالبان 25. وتدعو الجماعة الكاريبية ومجموعة الـ69 الكبرى لتوسيع مجلس الأمن إلى 27 . وتشدد على الحاجة إلى وجود مقعد تناوب غير دائم مكرس للدول الجزرية الصغيرة النامية بينما تنادى المجموعة العربية بتخصيص مقعد دائم لعضويتها.

47-يؤيد بعض الأعضاء الخمسة الدائمين توسيعا متواضعا ويحبذ أن يكون دون العشرين.

48-فيما يتعلق بطرق العمل ، تقدم العديد من أعضاء الوفود بمقترحات ملموسة حول سبل تحسين الشفافية والوصول إلى مجلس الأمن بما يشمل تحسين واعتماد قواعد إجراءاته التي لا تزال مؤقتة.

49-تتطلب العضوية عقد اجتماعات رسمية أكثر تواترا ومشاركة أكبر للأطراف المهتمة في مشاورات مجلس الأمن قبل اعتماد القرارات للسماح بمشاركة أوسع.

50-غير أن جميع الأعضاء الخمسة الدائمين لا يزالون يعتبرون أنفسهم أسيادا للقواعد الخاصة بهم مع حق اختيار قواعد إجراءاتهم التي لا تزال "مؤقتة" وعليه، فإنهم يعارضون فرض الدول الأعضاء آراءها على تحسين طرق عمل المجلس.

5) العلاقة بين الجمعية العامة ومجلس الأمن

51-بالنسبة للعلاقة بين الجمعية العامة ومجلس الأمن، تقدم كثير من أعضاء الوفود بالمقترحات التالية:

أ) الحاجة إلى الاحتفاظ بتوازن إيجابي بين الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة وخاصة بين مجلس الأمن والجمعية العامة. من شأن ذلك تقوية ثقة أعضائهما وتعزيز شرعية أعمال مجلس الأمن؛

ب) الحاجة إلى تحسين توازن الاختصاص بين الجمعية العامة ومجلس السلم والأمن مما يؤدى في الغالب إلى التضارب بين اختصاصات كل منهما.

ج) الحاجة إلى بحث مختلف مهام الجمعية العامة ومجلس السلم حتى تتقوى فعالية دور الجمعية العامة علما بأن المسئولية الأولية لمجلس الأمن في هذا المجال ليست حصرية؛

د) الحاجة إلى تعزيز قيادة الجمعية العامة لتمكينها من لعب دورها الصحيح كأكثر هيئة تداولية وتمثيلا وديمقراطية للأمم المتحدة وفقا للأحكام ذات الصلة للميثاق؛

هـ) الحاجة إلى تقديم تقارير شاملة وتحليلية إلى الجمعية العامة تحتوى تقييما لعمل مجلس الأمن وللآراء التي يعرب عنها أعضاؤه حول المسائل الجوهرية لأن لهذه التقارير عامة روايات للأحداث دون تحليل معمق؛

و) الحاجة إلى السماح بتدفق فعال وآني وتبادل للمعلومات بين رؤساء الجمعية العامة ومجلس الأمن لاستعراض خطط العمل والتشاور حول مسائل معينة ذات اهتمام مشترك بغية تعزيز التبادلات المباشرة والحيوية بين الجهازين والعمل بطريقة أكثر شمولية وتعاونية وشفافية.

قمة لجنة العشرة للاتحاد الأفريقي حول إصلاح مجلس الأمن المنعقدة في أويو، الكونغو برازافيل، يومي 15 و 16 مايو 2014

52-تنفيذا صلاحياتها وطبقا للقرار الذي تم التوصل إليه خلال الدورة العادية العشرين لمؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي المنعقدة في مقر الاتحاد في أديس أبابا يومي 27 و 28 يناير 2013 ، دعا منسق لجنة رؤساء الدول والحكومات العشرة،

فخامة السيد ارنست باى كوروما، رئيس جمهورية سيراليون، بالتشاور مع زملائه إلى قمة عقدت في أويو ، جمهورية الكونغو يومي 15 و 16 مايو 2014 .

53-كانت أهداف هذه القمة التي سبقتها اجتماعات لجنة وزراء الخارجية العشرة والممثلين الدائمين في نيويورك وأديس أبابا في فريتاون وأويو، هي كما يلي:

أ) بحث تطور عملية إصلاح مجلس الأمن حتى الآن بما في ذلك المفاوضات الحكومية المشتركة؛

ب) وضع إستراتيجيات القيام بمزيد من التوسيع وتكثيف التواصل؛

ج)السعي إلى تحديد نقاط الالتقاء والفرق من أجل بناء تحالف فعال ومجد.

54-إضافة إلى ذلك، كررت قمة رؤساء الدول والحكومات حتمية الإصلاح من أجل واقع بيئتنا الجيوسياسية والاقتصادية الحالية وخلصت إلى ما يلي:

1) أن إصلاح مجلس الأمن للأمم المتحدة عنصر لا يتجزأ من الدفع الدولي إلى الالتزام بالمبادئ الديمقراطية والمساواة والعدالة على كافة المستويات وخاصة المستويات العالمية التي ظلت دون المستوى المطلوب من التوقعات؛

2) أن التفريط في تمثيل أفريقيا وعدم تمثيلها في الفئتين غير الدائمة والدائمة لمجلس الأمن لا يتطابقان مع الإلحاح على شمولية وشفافية ومساءلة وشرعية النظام الدولي ؛

3) أنه رغم كونها القارة التي تنطبق عليها معظم المسائل المدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن للأمم المتحدة وإدراكا أيضا لمساهمتها في حفظ السلام وصنع

السلام وكذلك الدعم الإنساني، تملك أفريقيا تمثيلا وصوتا محدودا في عمليات صنع القرار على أعلى مستوى الأمم المتحدة. تقدم أفريقيا أيضا مساهمات كبيرة في عمل مجلس الأمن من خلال مشاركتها بالموارد في برامج وأنشطة الأمم المتحدة؛

4) أنه رغم أن المفاوضات الحكومية المشتركة الجارية حول مسألة التمثيل العادل وزيادة عضوية القارة في مجلس الأمن والمسائل الأخرى ذات الصلة قد دخلت في جولتها العاشرة، لا يزال الحوار في طور إعادة التأكيد على مواقف معروفة.

5) أن الموقف الأفريقي كما تضمنه توافق إيزولويني وإعلان سرت يجب أن يستمر في العمل باعتباره أكثر خيار مصداقية يؤثر في الحق المشروع لأفريقيا وتطلعها إلى تصحيح الظلم التاريخي الذي عانت منه القارة، بين أمور أخرى؛

6) أنه آن الأوان للإعلانات والبيانات المتكررة لدعم أفريقيا أن تترجم إلى أعمال ملموسة من أجل تحقيق موقف أفريقي موحد في إطار عملية إصلاح أوسع للأمم المتحدة ومجموعات المصالح الأخرى؛

55-في نهاية المداولات تم تقديم التوصيات الرئيسية التالية:

أ) ستستمر لجنة العشرة، ضمن التزاماتها وأنشطتها التفاوضية، في ضمان أن عملية الإصلاح تتم مقاربتها بطريقة شاملة مع التأكد من أن أفريقيا تظل متماسكة ومتحدثة بصوت واحد لتحقيق موقف أفريقي موحد؛

ب) أن لجنة العشرة ستقوم بمبادرات للتوعية المكثفة على كافة المستويات وعلى الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف ولا سيما على أعلى المستويات السياسية مع

التركيز بصفة خاصة على الأعضاء الدائمين العشرة في مجلس الأمن والتأكد من أنه يتم تخصيص أعضاء لجنة العشرة لكلمن الأعضاء الخمسة الدائمي العضوية؛

ج) أنه في هذا الصدد سيتم نقل حملة كسب التأييدللجنة العشرة لصالح الموقف الأفريقي الموحد إلى عواصم البلدان الخمسة الدائمة العضوية لحشد الدعم لقارته. وسيقوم رئيس لجنة العشرة بتنسيق برنامج التواصل بالتشاور مع نظرائه من خلال وضع جدول زمني لمشاركة مكثفة مع الأعضاء الخمسة الدائمين على أعلى مستوى للتحقق من مدى دعمهم للموقف الأفريقي الموحد بعيداً عن الإعلانات التي تم إصدارها بالفعل.

د) أن لجنة العشرة ستبذل قصارى جهدها من أجل ضمان أن التحالفات من قبل أية دولة عضو لمقترحات الإصلاح غير الموقف الأفريقي الموحد يجب ألا يكون فيها حل وسط على حساب مصالح القارة وموقفها الموحد. كما يجب على أفريقيا أن تظل متحدة تماماً وملتزمة بالموقف الأفريقي الموحد دون استثناء. وإذ يلاحظ مع ذلك أن مخاطر محتملة لعضوية بلدان أفريقية أعضاء في مجموعات مصالح أخرى قد تطرح تساؤلاتحول مدى تماسك القارة والتزامها التام بموقفها الموحد، تقرر مجموعة العشرة السعى للحصول على إيضاحات بشأن المسألة في الدورة العادية الثالثة والعشرين لقمة رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي في ملابو ، غينيا الاستوائية في يونيو 2014؛

هـ) توجه لجنة العشرة سفراءها وممثليها الدائمين في نيويورك لمضاعفة التزاماتها لدى مجموعات مصالح أخرى بغية إقامة تحالفات تعود بالفائدة على الأطراف؛

و) ستضمن لجنة العشرة أن مثل هذه الالتزامات والتحالفات يجب أن تعزز بشكل مجد روح توافق إزولويني.

ز) مع الأخذ في الاعتبار أهمية الشراكات الإستراتيجية، يجب أن تسعى لجنة العشرة إلى تعزيز الموقف الأفريقي الموحد من إصلاح مجلس الأمن للأمم المتحدة في جميع المحافل؛

ح) تطلب لجنة العشرة ضرورة قيام مفوضية الاتحاد الأفريقي قبل الميزانية القادمة لسنة 2015 بالعمل مع لجنة الممثلين الدائمين لإيجاد طرق تمويل أنشطة لجنة العشرة من الصندوق العام؛

ط) صممت لجنة العشرة لرؤساء الدول على وجوب مواصلة اللجنة المشاركة والتشاور على هامش القمم، بشأن أسس التناوب بعد المشاورات من قبل المنسق

ي) تم اتخاذ القرار بعقد الاجتماعات الرفيعة المستوى القادمة للجنة في كينيا وزيمبابوي على التوالي ؛

ك) يرفق تقرير قمة أويو بهذا التقرير كملحق.

ثالثا– **الملاحظات**

56– لا تزال الدول الأعضاء تعتبر عملية المفاوضات الحكومية المشتركة منتدى مناسبا لمناقشة إصلاح مجلس الأمن. ومع ذلك، ثمة حاجة إلى تسريع بذل الجهود لتوفير الإرادة السياسية اللازمة التي من شأنها أن تؤدى إلى تقدم حاسم .

57– إن اتجاه المفاوضات الحكومية المشتركة الجارية أسفرت عن تفهم أفضل لمختلف مواقف الدول الأعضاء فيما يتعلق بمجالات الاتفاق والاختلاف.

58-أظهرت الجولة العاشرة أن مواقف الدول الأعضاء ليست متحذرة كما قد تبدو. ومع ذلك ، فإنه لن يمكن إحراز التقدم دون اتخاذ خطوات تمكن من زيادة البناء على المكاسب التي تم تحقيقها حتى الآن.

59-سجلت الجولة العاشرة تقدماً في مجالات الاتفاق مع العديد من الوفود التي تدعم توسيع الفئتين مع توسيع كل من الفئتين بحجم في منتصف العشرين وأساليب العمل ، والتمثيل الجغرافي والعلاقة بين الجمعية العامة ومجلس الأمن. ولا يزال حق النقض يشكل مسألة خلاف حيث يدعو البعض إلى إلغائه إن لم يكن ذلك مثالياً باعتباره مسألة عدالة مشتركة. مع اعتبار أنه من الإنصاف تمديده إلى أعضاء دائمين جدد. ودعا أخرون إلى وقف استخدامه.

60-إن مجموعة الاتحاد من أجل توافق الآراء بقيادة إيطاليا كرر النهج الوسيط. إن هذا الاقتراح الذي تركّز على توسيع فئة الأعضاء غير الدائمين فقط كان مطروحاً على الطاولة في 2005 ثم أدى منذ ذلك الوقت إلى نماذج متنوعة بخصوص الحجم والمدة وأساس التمثيل.

61-أخذاً في الاعتبار أن المادة 23 من ميثاق الأمم المتحدة التي تعالج تشكيلة مجلس الأمن تنص على فئتين من الأعضاء الدائمين والأعضاء غير الدائمين، فإن مجموعة الأربعة، وموقف فرنسا وإنجلترا لزيادة فئة الأعضاء الدائمين دون حق النقض حسبما ذكر في النهج الوسيط ، قد يؤدى إلى إنشاء فئة ثالثة من العضوية في المجلس: العضو الدائم دون حق النقض.

62-ولا تزال الجماعة الكاريبية ومجموعة الـ69 الكبرى تدعوان إلى تخصيص مقعد عضو غير دائم للدول الجزرية الصغيرة النامية. إن هذه الإضافة من قبل الجماعة الكاريبية ومجموعة الـ69 الكبرى تزيد الحجم إلى 27. ومع ذلك، فإن الفرق بين الموقف الأفريقي الموحد وكل من مجموعة الـ69 الكبرى والجماعة الكاريبية هو يتعلق بالحجم، والذي تم تفعيله من خلال دعوتهما لمقعد غير دائم يتم التناوب عليه بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية. وثمة مجال آخر للاختلاف يتمثل في العملية. فكل من الجماعة

الكاريبية ومجموعة الـ69 تدعم فيما يبدو موقف مجموعة الأربعة بخصوص إعداد نص موجز دون الإشارة اللازمة إلى الاتفاق أولا على مبادئ ومعايير المجموعات الخمس القابلة للتفاوض في مقرر الجمعية العامة رقم 62/557 .

63- إن جميع الأعضاء الخمسة الدائمين يرون أنفسهم متحكمين في إجراءاتهم الخاصة بالإضافة إلى صلاحيات حول قواعد إجراءاتهم التي لا تزال "مؤقتة وتبعاً لذلك، فهي تعارض الدول الأعضاء وتفرض عليها آراء بخصوص تحسين أساليب عملها. كما تعرب كلها عن التزامها بإصلاح مجلس الأمن ولكنها لم تخرج حتى الآن بموقف موحد وشامل حول كل المجموعات الرئيسية الخمس القابلة للتفاوض. وعلاوة على ذلك يظل بعض الأعضاء الدائمين الخمسة يركزون على زيادة حجم المجلس إلى عدد 20 الحالي.

64- إن التحدى الأكبر الذي تواجهه عملية المفاوضات الحكومية المشتركة بشأن إصلاح مجلس الأمن يتمثل في إقامة الجسر بين المواقف المختلفة لا سيما فيما يتعلق بمسألة حق النقض وإعداد نص من شأنه حشد دعم بأغلبية الثلثين اللازمة. وسيتطلب هذا الأمر تأمين أصوات 129 من 193 دولة عضوا لصالحه من أجل إحداث التغيير الجارى اعتماده. وبالإضافة إلى ذلك، وفي إطار المادة 108 من ميثاق الأمم المتحدة، يمكن أن تدخل التعديلات على الميثاق حيز التنفيذ فقط عند تصديق ثلثي الدول الأعضاء بما في ذلك جميع الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن عليها.

65- لا يزال الموقف الأفريقي الموحد يتمتع بدعم واسع وتعاطف واجتذاب نتيجة شرعية طلباته، وبالتالي يبقي موقفاً صالحاً للبقاء مع تشجيع حيز لبناء التحالفات مع جماعات ذات مصلحة ومتفقة في الرأي.

66- تظل فكرة التفاوض وتقديم مشروع القرار في آخر المطاف خيارا مطروحاً ولكنها لا ينبغي أن تكون محور التركيز الرئيسي حتى نتأكد من التقدم المحرز مع الوفود ومجموعات المصلحة.

رابعا- الخاتمة

67- يتمثل طلب أفريقيا في جذب المزيد من الدعم. وينبغي تعزيز ذلك من خلال المشاركة البناءة مع جميع أصحاب المصلحة الآخرين بغية الاستفادة من الجوانب المشتركة القائمة وإيجاد السبل لتضييق مجالات التباين.

68- يجب أن تظل المجموعة الأفريقية متماسكة في كافة جوانب عملية الإصلاح. لذلك ، فمن الأصوب في هذه المرحلة أن تبقى على موقفها فيما يتعلق بالاتفاق على المبادئ أولا قبل المشاركة في أي عمل تنظيمي أو عملية إدماج.

69- ينبغي معالجة مسألة مشاركة بعض الدول الأعضاء الأفريقية في مبادرات جديدة على هامش الموقف الأفريقي مثل مجموعة المساءلة والتماسك والشفافية ومجموعة الـ69 ومجموعة الاتحاد من أجل توافق الآراء، بدون تأخير، للحيلولة دون تضاؤل عضويتنا وهو ما يثير الشكوك حول تماسكنا ووحدتنا. وكان ذلك أيضا من بين الملاحظات والتوصيات الواردة في نتائج أويو لقمة مجموعة العشرة. وفي هذا الصدد، ينبغي لأفريقيا أن تتوخى الحذر والحيطة من أن يفرض عليها الانضمام إلى مبادرات قد تؤدى إلى خلق الانطباع بوجود انقسام داخل المجموعة الأفريقية.

70- يجب على الدول الأعضاء الاستمرار في رفض أى نهج تدريجي وكذلك أنماط للإصلاح مثل النهج المتوسط. أو الانتقالى أو المؤقت على أساس أن ذلك يتعارض تماما مع توافق إيزولوينى وإعلان سرت. كما أنه يقوض روح الإصلاح ذي المغزى الذي يستطيع أن يكفل شرعية مجلس الأمن.

71- كما تقرر خلال مؤتمرات قمة سابقة للاتحاد الأفريقي، يتعين أن يستمر رؤساء الدول والحكومات الأفريقيين في تكثيف جهودهم من أجل الحفاظ على العزم والدعم السياسيين للموقف الأفريقي الموحد من رؤساء الدول والحكومات الآخرين.

72- وبشكل أساسي، وكما سبق أن ورد بالفعل في نتائج أويو، يجوز للجنة العشرة أن تستمر على على مستوى ، في تكثيف الجهود لتعزيز الموقف الأفريقي الموحد وجذب الدعم له من خلال برنامج للتوعية لدى الدول الخمس الدائمة العضوية ومجموعة

الاتحاد من أجل توافق الآراء ومجموعة الكاريبي ومجموعة الأربعة وغيرها من المجموعات/الوفود بغية تحقيق المزيد من تعزيز التقارب القائم وتضييق مجالات التباين.

73- كخطوة عملية تالية، ينبغي للممثلين الدائمين في نيويورك الاستمرار في تعزيز انخراطهم مع كافة مجموعات المصلحة ومواصلة البحث عن سبل ضمان إجماع عريض واستراتيجي يؤدي إلى تعزيز التواصل المطلوب لتحقيق التقدم.

74- هناك حاجة ايضا إلى وجود ميزانية لدعم وتسهيل أعمال لجنة العشرة على المستويين الفني والسياسي. ومن شأن مثل هذه الميزانية أن تعزز التوعية في نيويورك وأديس أبابا ومختلف العواصم للمشاركة في عملية المفاوضات الحكومية المشتركة الجارية وفي مبادرات الدول الأعضاء.

–

AFRICAN UNION UNION AFRICAINE

African Union Common Repository **http://archives.au.int**

Organs Assembly Collection

2014-06-27

Report of H.E. DR. Ernest Bai Koroma, President of the Republic of Sierra Leone and Chairperson of the Committee of ten on the UN Reforms

African Union

DCMP

https://archives.au.int/handle/123456789/9045

Downloaded from African Union Common Repository